..... مجلة علمية يصدرها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، الجمهورية العراقية .....

تعريف بواقع التعدادات السكانية العامة في اقطار الجزيرة والخليج العربي(*)

عبد علي الخفاف (**)

(١) الغرض من الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى التعريف بتاريخ وواقع المحاولات التي بذلت من اجل احصاء السكان في اقطار الجزيرة والخليج العربي، ولقد جاء اهتمامنا بالاحاطة بهذا الموضوع على اعتباره من مؤشرات البداية لاعتماد اسلوب التخطيط والتنمية في هذه الاقطار. ولاشك ان القاء الضوء على تاريخ هذه المحاولات والتعرف على المشكلات القطرية التي عاقت دون تحقيق تعداد سكاني عام ناجح الا في البعض منها سوف يساعدنا على تشخيص اهم الخصائص العامة لتعدادات السكان واهم الصعوبات العامة في منطقة الجزيرة والخليج.

لقد تميزت هذه الدراسة عن غيرها ببعدها القومي اذ تناولت الموضوع في جزء واسع وهام من وطننا العربي يشكل اليوم ثقلاً استراتيجياً هاماً في خارطة العالم السياسية والاقتصادية، تميز بالنهوض السريع بعد العقد السادس من هذا القرن على اثر زيادة الانتاج النفطي فيه.

(٢) تحديد المفاهيم

يذكر المعجم الديموغرافي المتعدد اللغات (احصاءات السكان) ضمن مفهومين، احصاءات حالة السكان واحصاءات حركة اسكان او تغير السكان ويحدد الاول على انها تتناول النواحي الثابتة للسكان وتعطي صورة لحظية عن السكان في وقت معين باستخدام وحدات احصائية وغالباً فان هذه الوحدات الاحصائية المستخدمة لهذا الغرض هي (الأسر المعيشية) او (الافراد). اما الثانية فتختص بالعمليات المستمرة للتغير الذي يؤثر في السكان وتتناول غالباً الوقائع الحيوية مثل المواليد والزواج والوفيات. وبهذه الدراسة جاء الاهتمام حول الاحصاءات التي تتناول (حالة السكان).

وللحصول على حالة السكان تعتمد عادة طريقة (التعداد السكاني) حيث يحصى السكان في وقت معين وغالباً يعد كل سكان قطر معين في وقت واحد ويسمى

(*) إستثنت هذه الدراسة القطر العراقي نظراً لسعة الدراسات التفصيلية التي تناولت تاريخ التعدادات السكانية فيه ونقدها وتقويمها.

(**) كلية الاداب/جامعة البصرة.

عندئذ (التعداد العام) واحياناً تعد شريحة او جزء من المجتمع السكاني ويطلق عليه (التعداد الجزئي) وبهذه الدراسة جاء التركيز على التعدادات العامه والاشارة الى التعدادات الجزئية .

ولعل تحديد مفهوم (تعداد سكاني عام) او شامل له فوائده هنا لتسهل متابعة مسار هذه التعدادات الواقعة في هذا الجزء من الوطن العربي . ان التعداد العام للسكان والذي تقابله كلمة (Census) يعني من الناحية الديموغرافية في تعريف مفصل بعض الشيء (العملية التي يحصل بمقتضاها حصر الموارد البشرية في وقت معين بغية التعرف على عدد السكان وخصائصهم مما يفيد في تحقيق التخطيط للمستقبل ، وهذا يتميز بجملة خصائص اساسية منها الاشراف الحكومي فلا تستطيع اية مؤسسة اجراء تعداد شامل لما يتطلبه من ميزانية ضخمة ، ويجري في يوم معين في كافة انحاء الدولة مهما كانت واسعة ، والتعداد النموذجي هو الذي يغطي سكان الدولة كافة دون استثناء ، ويجب ان ينفذ هذا التعداد بصورة دورية خلال كل خمس او عشر سنوات لغرض ان يلاحظ من خلال هذه السلسلة الزمنية التطور الحاصل في السكان وفي جملة خصائصهم) [1] .

ولاجل الاستزادة في توضيح هذا المفهوم نورد الخصائص الاساسية التي لخصها الإستاذ (Peterson) [2] ومنها يمكن ان ندرك حداثة هذا العمل الاحصائي الشاق وقصر تاريخه فهو من الملامح الحضارية المميزة للتاريخ الحديث ، رغم ان اجراء التعداد وفكرة الاحصاء موغلان في القدم .

ان هذه الخصائص هي :

١ــ يجب ان يتم تسجيل المعلومات عن كل شخص ولا يمكن الاكتفاء بتلخيص المعلومات الاحصائية عن مجموع السكان .

٢ــ يشمل التعداد (العام) او الشامل جميع الاشخاص في المجتمع (المواطنون والاجانب) .

٣ــ لابد ان يخص التعداد منطقة جغرافية معينة .

٤ــ تعد وتنظم المعلومات حسب المناطق والمتغيرات المكانية .

٥ــ يحدد زمن معين لاجراء التعداد ويفضل ان يبقى تاريخاً ثابتاً لاعادة اجراء التعداد بشكل دوري لكل خمس او عشر سنوات .

٦ــ الحكومة هي المسؤلة والمشرفة على اجراء التعداد وتنفيذه نظراً لضخامة المشروع .

من كل ماتقدم نخلص الى ان التعداد السكاني العام عبارة عن محاولة لكشف حالة السكان الثابتة خلال لحظة التعداد باستخدام وحدات احصائية غالباً ما تكون الاسر المعيشية او الافراد . من هنا نستطيع ان ندرك الفرق بين مهمة التعداد واحصاءات حركة السكان او كما يطلق عليها احياناً احصاءات تغير السكان والاحصاءات الحياتية (Vital Statistic) ولعل التسمية الاخيرة هي الاكثر شيوعاً ، اذ تختص هذه الاحصاءات بالعمليات المستمرة للتغير الذي يؤثر في السكان وتتناول غالباً الوقائع الحياتية مثل الولادات والوفيات والزواج .

وتجدر الاشارة هنا الى ان الصفة الدورية اللازمة لاجراء التعدادات ضمن سلسلة زمنية سوف تقدم الفرصة لدراسة وتحديد الكثير من اتجاهات السكان في النمو وتطور الخصائص كما اصبح من الممكن الوصول الى تقديرات دقيقة لعدد السكان خلال الفترات الواقعة بين التعدادات عن طريق استخدام الاساليب الرياضية .

لقد اصبح واضحاً دور التخطيط في نجاح مهمات التنمية الاقتصادية الاجتماعية لاقطار العالم الثالث ، كما اصبح اكثر وضوحاً اهمية اجراء التعداد العام والشامل وبصورة دورية لنجاح دور التخطيط ، فلا تخطيط بدون احصاء ولا تنمية بدون تخطيط !!

واقطار وطننا العربي هي جزء من كيان العالم الثالث تحتاج الى التنمية الشاملة وهي لذلك تحتاج الى تهيأة مستلزماتها وتقنياتها ولعل من بينها تنفيذ التعداد الناجح والدقيق .

---

(1) peterson, william (1969) population - secound edition - The Macmillan company. London. P.30.

(٢) Ibid ولغرض الاستزادة حول هذا الموضوع يمكن مراجعة :

U. N. Satistical office (1954) Handbook of population, Census methods, studies in methods. series, F. No. 5. Vol.1. Newyork. P.P. 1-20.

U. N. statistical office (1958) principles and Recommendations for National population Census, series, M. No.27. Newyork. P.P.2-7.

U. N. population studies (1958) Multilingual Dictionary - English Section (No. 29) Newyork. P.28.

(٣) واقـع التعدادات الســكانية

عند مراجعة المصادر الديموغرافية التي تناولت الاحصاءات السكانية لاقطار الجزيرة والخليج لاحظنا ان غالبية هذه الاقطار حديثة العهد باجراء التعداد من ذلك تضمنت تعداداتها على الكثير من النواقص والاخطاء والمعلومات غير الدقيقة التي قد يتعمد السكان في تقديمها بسبب من جهلهم وعدم ادراكهم ضرورة تقديم المعلومات الصحيحة.

وعلى اساس تاريخ اجراء التعداد العام لاول مرة يمكن ان نقسم هذه الاقطار الى ثلاث مجموعات هي :

١ــ اقطار مارست التعداد منذ مطلع الاربعينات وتمثل البحرين نموذجها الوحيد فهي اقدم قطر خليجي مارست التعداد العام.

٢ــ اقطار مارست التعداد لاول مرة مطلع النصف الثاني من هذا القرن وتعتبر دولة الكويت نموذجها.

٣ــ اقطار مارست التعدادات الجزئية بعد السبعينات فهي لم تحقق الى اليوم تعداد سكاني عام وناجح.

وعند مراجعة المصادر التاريخية نلاحظ ان اقطار المنطقة قد نفذت بعض التعدادات الجزئية والكثير من التقديرات والتخمينات ويعود البعض منها الى مطلع هذا القرن ولعل البعض الآخر يعود لأبعد من هذا التاريخ. وقد تركزت معظم هذه التقديرات والتخمينات حول سكان المدن وعلى وجه الخصوص المدن الكبيرة والعواصم. وهكذا يبدو لنا ان قلة او ندرة التعدادات فيها لاتعني عدم توفر التعدادات غير الشاملة او التقديرات والتقديرات الجزئية ولنبدأ بالقطر البحريني فهو من بين اقطار هذه المجموعة يتفرد بكثرة التعدادات.

١ ــ البحريــن

ان هذا القطر الخليجي من بين الاقطار القليلة التي حضيت على مدى (٤٢) عاماً الماضية على (٦) تعدادات سكانية كان اخرها عام (١٩٨١).

وقد سبق اجراء التعداد الاول حصول عدد من التقديرات لحجم السكان خلال فترات متعددة لعل من اشهرها تقدير (النبهان والريحاني) عامي (١٩٢١) و (١٩٢٣) وكان حوالي (٣٣٠) الف نسمة و (٢٢٠) الف نسمة على التوالي، ويبدوا انها كانت تقديرات بعيدة عن الواقع [٣].

لذا ان ما يعول عليه هو التعداد الاول الذي نفذ عام (١٩٤١) وبعد تسع سنوات نفذ التعداد الثاني اي في عام (١٩٥٠). وفي مايس عام (١٩٥٩) نفذ التعداد الثالث وبعده بست سنوات نفذ التعداد الرابع في شباط من عام (١٩٦٥) ثم كان التعداد الخامس في نيسان عام (١٩٧١) وآخرها لعام (١٩٨١).

ولغرض تلخيص اهم مشكلات الاستفادة من هذه التعدادات نذكر.

١ ــ عدم دقة البينات: لقد تميزت التعدادات الثلاث الاخيرة بالشمولية وسعة التفصيلات وباعتمادها طريقة (العد النظري) ونفذت باسلوب (الحصر) في ليلة معينة، يطلب فيها من سكان القطر وجوب ملازمة البيوت من الساعة الثامنة مساءً حتى منتصف الليل واغلاق دور السينما والمقاهي وجميع المحلات العامة (اي منع التجوال) ومنع سيارات الاجرة في العمل اثناء ساعات الحصر. ورغم ذلك بقيت المشكلة القائمة بعد الانتهاء من العمليات الاحصائية هي عدم دقة البيانات.

ان عدم الدقة هذه تضع امام المحلل الديمغرافي عدة صعوبات لتفسير الكثير من المتغيرات فعلى سبيل المثال اشارت نتائج تعداد (١٩٧١) الى ان [٤]:

(أ) عدد الاطفال في الفئة العمرية (صفر ــ ٤) عاماً اقل من عدد ممن هم ضمن الفئه (٥ــ٩) عاماً بنسبة (١١٪).

(ب) عدد من هم في الفئة (٥٥ــ٥٩) عاماً اقل ممن هم ضمن الفئة (٦٠ــ٦٤) عاماً بنسبة (١٠٪).

ان المحلل والباحث يضطر الى تفسير هذه الظواهر على اساس نتيجة (لاخطاء التبليغ) عن العمر !

---

(٣) الرميحي، محمد غانم (١٩٧٥) راس المال البشري في الخليج طريق للتنمية المستمرة (محاضرة في مؤتمر قضايا التنمية للموارد البشرية في الوطن العربي).

(٤) الامم المتحدة / اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ــ الدراسات السكانية ــ البحرين (١٩٨١).

ويلاحظ الباحث ان البيانات تشير الى هجرة وافدة قام بها البحرانيون خلال الفترة الواقعة بين تعدادي (١٩٦٥ ــ ١٩٧١) بالرغم من هجرة اعداد كبيرة منهم في غضون تلك الفترة. وتعكس هذه الظاهرة أخطاء التبليغ عن الجنسية !

٢ ــ تباين الطريقة المعتمدة في العد، فقد كانت في التعدادين الاول والثاني طريقة العد الفعلي (De Facto) بينما اعتمدت الطريقة النظرية (De Jure) للتعدادات الثلاث الاخيرة، ان هذا التباين، دون شك، يضع صعوبة اخرى امام الباحث عند اجراء الدراسات المقارنة، يضاف الى ذلك اختلاف التعدادات في اسس تصنيف المهن ما يولد صعوبة اخرى في الدراسات المقارنة للتركيب المهني للسكان.

٣ ــ الاختلاف في تحديد طول (الفئة العمرية): فتحدد (٥) سنوات واحياناً (١٠) سنوات، وكذلك الاختلاف في توزيع الفئة فقد كانت بتعداد (١٩٥٩) موزعة كالاتي (٢٠ــ٢٩) (٣٠ــ٣٩) الخ اما في تعداد (١٩٦٥) فتبدأ الفئة بالرقم (١) وتنتهي بالصفر (٢١ــ٣٠) (٣١ــ٤٠) الخ. وهذه صعوبات امام الباحث عند وضع الدراسات المقارنة.

رغم هذه الاختلافات في وحدات القياس والعد المعتمدة تعتبر البحرين افضل اقطار الخليج العربي والجزيرة ومن بين افضل اقطار الوطن العربي من حيث توفر عدد من التعدادات الشاملة والعامة في تاريخها المعاصر.

٢ ــ الكويت

لعل هذا القطر الخليجي الثاني الذي حظي بعدد لابأس به من التعدادات الشاملة. كما تشير الدراسات التي تناولت تاريخ الاعمال الديموغرافيه فيه الى عدة محاولات لتقدير حجم السكان ولربما كان التقدير الذي ذكره بعض الرحالة نهاية القرن الماضي اقدم هذه التقديرات وهو يحدد السكان بحوالي (١٠) آلاف الى (١٢) الف نسمة.

وفي الربع الاول من هذا القرن حصل تقدير آخر وهو حوالي (٦٠) الف نسمة، كما قدر مرة ثالثة اواخر الثلاثينات بحوالي (٧٥) الف نسمة وفي النصف الاول من العقد الرابع قدر احد الباحثين سكان الكويت بحوالي (١١٠) الف منهم (٨٠) الف نسمة داخل المدينة وحوالي (٢٠) الف نسمة هم من سكان البادية اما (١٠) آلاف نسمة الباقية فهم سكان الريف، ان هذا التقدير مبالغ فيه اذ قدرت احد المصادر المحلية عددهم نهاية العقد الرابع بحوالي (١٠٠) الف نسمة [٥] وجعل تقدير آخر عام (١٩٥٠) يذكر عدد السكان بحوالي (١٠٠) الف نسمة [٦]

وهكذا نلاحظ ان هذه التقديرات وغيرها من التقديرات الجزئية لايمكن الاعتماد عليها حتى نفذ التعداد الشامل الاول عام (١٩٥٧).

ومن ذلك التاريخ توالت العملية بصورة دورية مداها (٥) سنوات وهي :

ــ١٩٥٧
ــ١٩٦١
ــ١٩٦٥
ــ١٩٧٠
ــ١٩٧٥
ــ١٩٨٠

يضاف اليها التعداد الذي نفذ عام (١٩٧٣) على اساس معدلات النمو وباسلوب العينة.

ومنذ عام (١٩٦٣) تأسست في الكويت (الادارة العامة المركزية للاحصاء) وباتت هي المسؤله عن اجراء التعدادات السكانية والاعداد لها [٧]

ان هذه التعدادات التي نفذت ضمن سلسلة زمنية منتظمة، لدرجة كبيرة، تمكن الباحث من رصد الظواهر الديموغرافية، تطور عدد السكان وحساب معدل النمو ومتغيرات الهرم السكاني والتركيب المهني والخصائص الاجتماعية وغيرها اما عن اهم مشكلات وصعوبات هذه

---

(٥) الرميحي ــ مصدر سابق.

(٦) أبو عياش، عبد الأله (١٩٨١) التطوير الحضري واستراتيجيات التخطيط في الكويت (نشرة دورية محكمة تعني بالبحوث الجغرافية يصدرها قسم الجغرافية والجمعية الجغرافية الكويتية ــ ٢٧) ص ١٤.

(٧) الامم المتحدة / اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ــ الدراسات السكانية (١٩٨٠) دولة الكويت ص ١ ــ ٤.

التعدادات فهي تتعلق بمهمات التنفيذ وعناصره من حيث الكادر والخبرة وبعض المشكلات التي تكاد تظهر بكافة اقطار الخليج وهي ذات طبيعة اجتماعية كما سنأتي عليها.

٣ ــ الامارات العربية المتحدة

عند متابعتنا لتاريخ الاعمال الأحصائية والديموغرافية على وجه الخصوص في هذا القطر اتضح لنا وجود بعض التقديرات الجزئية لبعض مدن الامارات. من ذلك يعتبر التعداد الذي نفذ عام (١٩٦٨) للفترة الممتدة بين (١٦) آذار الى (١٦) نيسان هو التعداد السكاني الشامل الاول. والحقيقة ان الاطلاع على نتائجه المنشورة على (٣٥) صفحة فقط افادنا بأنه لم يكن سوى تصنيف سريع للسكان حسب العمر والجنس والديانة والمهنة ومعرفة القراءة والكتابة والمستوى التعليمي.

وفي عام (١٩٧٢) أسست الادارة المركزية للاحصاء وهي تابعة لوزارة الصحة وقد اخذت على عاتقها المسؤولية للاعداد وتنفيذ التعداد السكاني الى جانب مجمل النشاط الاحصائي، وفعلاً نفذت هذه المؤسسة تعداداً شاملاً عام (١٩٧٥) كما أجرت تعدادين اخرين بنفس العام وفي عام (١٩٧٧) لحصر المؤسسات في البلاد. وبدأت تصدر مجموعة احصائية سنوية تتضمن الكثير من نشاطاتها الاحصائية.

وعن التعداد الاخير الذي نفذ عام (١٩٧٥) فيبدو اكثر شمولاً وتفصيلاً وقد نشرت نتائجه في ثلاثة اجزاء. وان من يطلع على هذه النتائج يقف حائراً امام محاولة تحليل ودراسة التطور الحاصل للسكان (الوطنيين) نظراً لعدم نشر البيانات المتعلقة بتوزيع السكان حسب الجنسية. فدولة الامارات، كما هو معروف، ذات اعداد كبيرة من المهاجرين تقدر نسبتهم بحوالي (٧٠٪) من مجموع السكان، من ذلك لا يمكن دراسة درجة شمولية التعداد لعدم توفر توزيع السكان الوطنيين حسب العمر والجنس، كما ان بعض المقايس الديموغرافية المتعلقة مثلاً بمعدل الوفيات الخام ومعدل الخصوبة الاجمالي وعدد المواليد بالنسبة لكل (١٠٠٠) إمرأة هي عديمة الجدوى بسبب عدم التمييز بين السكان الوطنيين وغير الوطنيين. واخيراً تصعب دراسة مستويات التطور الاقتصادي والانمائي للسكان المحليين (قياس نسبة الالمام بالقراءة والكتابة، المشاركة في القوى العاملة، مستويات الصحة العامة، نسبة الوفيات) وذلك لعدم نشر الجداول الخاصة بهم (٨).

٤ ــ قطـــر

إن قطر اقل اقطار الخليج العربي السابقة الذكر بواقع تنفيذ التعدادات وخبرة جمع البيانات الديموغرافية. ولقد نفذ فيها التعداد لاول مرة في تاريخها عام (١٩٧٠) وقد تم خلال شهرين هما (نيسان ومايس). ولم ينشر او توزع رسمياً نتائج هذا التعداد.

ان الدراسات التقويمية التي حصلت حول تعداد (١٩٧٠) حددت بعض المشكلات وصعوبات الاستفادة منه، وهي بصورة إجمالية (٩) :

١ ــ اخطاء التوزيع حسب العمر والجنس وهي ناتجة عن اخطاء الاغفال واخطاء التبليغ عن العمر، فقد ورد على سبيل المثال ان عدد الذكور ممن هم في فئة العمر (صفر ــ ٤) سنة دون عددهم ضمن الفئة (٥ ــ ٩) سنة. كما ان الفروقات بين اعداد الذين هم في الفئات العمرية (٥ ــ ٩) و (١٠ ــ ١٤) و (١٥ ــ١٩) سنة تعتبر فروقات كبيرة وغير معقولة، فعدد الاناث في فئة العمر (١٥ ــ ١٩) سنة مثلاً بلغ (٦٤٪) من عددهن في الفئة (١٠ ــ ١٤) سنة. وتظهر مثل هذه الفروقات اللاواقعية ايضاً في الفئات العمرية الاكبر سناً.

٢ ــ الغرابة الواضحة في معدلات الجنس للسكان القطريين، فقد ظهر في النتائج فائض كبير في عدد الذكور ممن هم دون الخامسة عشر تلاه نقص في عدد ممن هم بين (١٥ ــ ٤٠) سنة ثم تلاه فائض ثانٍ في عدد ممن هم بين (٤٠ ــ ٦٠) سنة.

٣ ــ صغر حجم الفئة من (٦٠) سنة فاكثر لدرجة يصعب تفسيرها !

الحقيقة ان هذه الظواهر غير الواقعية لايمكن ان تفسر الا بالتبليغ الخاطيء او العد الناقص للاناث. وقد

(٨) الامم المتحدة / اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ــ الدراسات السكانية (١٩٨٠) دولة الامارات العربية المتحدة ص ٧.

(٩) الامم المتحدة / اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ــ الدراسات السكانية (١٩٨٠) دولة قطر ــ ص ٢ ــ ٩.

تصل احياناً اغفال التبليغ عن جنسيات الذكور المسنيين لهاجرين، من غير القطريين.

٥ ــ سلطنة عمان

لم يجر الى اليوم تعداد سكاني شامل في عمان، وقد نفذ فيها مسحان احدهما ديموغرافي والآخر اجتماعي على ساس (العينة). كان الاول عام (١٩٧٥) واجري في خمسة مدن وبأشراف الحكومة ومساعدة اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ولم تنشر الحكومة نتائجه الى اليوم. وقد ظهر منه ان المجموع الكلي للسكان هو (١ر٥٠٠ر٠٠٠) نسمة اما المسح الثاني فقد إجري عام (١٩٧٩) وكان هو الآخر بمساعدة اللجنة المذكورة، وقد شمل (١١) ولاية ولم تنشر نتائجه أيضاً، الا انه عرف ان مجموع السكان فيه كان (٧٦٦) الف نسمة. وهكذا يلاحظ الفارق الكبير بين التقديرين لان كلاهما لايعتمد على بيانات تستند الى تعدادات او تسجيل حياتي.

الحقيقة ينتظر ان يطرأ تحسن في ميدان التعداد والاحصاء السكاني خلال السنوات القليلة القادمة وذلك بدافع إتجاه الحكومة ورغبتها في اجراء تعداد السكان والمساكن في السنوات القليلة القادمة ولرغبة الحكومة بتطوير بنيتها الاحصائية الاساسية، كما ظهرت الرغبة في اجراء عدد متزايد في المسوحات (بالعينة)، كما بدأت منذ حين بعض الاعمال التحضيرية لتطوير نظام التسجيل الحياتي ليصبح اكثر شمولية مما هو عليه الان.

وهنا لابد لنا ان نشير الى وجود تقديرات عامة وجزئية للسكان قبل المسوحات المذكورة اعلاه. ومن بين هذه التقديرات التقدير الذي وضعه برنامج التلقيح ضد الكوليرا الذي نفذته وزارة الصحة عام (١٩٧١) ويعتبر ادنى تقدير وهو (٣٣٠) الف نسمة. وقد كشفت الاستقصاءات الميدانية المفصلة والواسعةالتي اجريت بعد ذلك عام (١٩٧٢) في (الظهيرة) وفي ساحل (باطنة) عام (١٩٧٤) انه لم يتم تلقيح اعداد كبيرة من السكان، وذلك فان التقدير المذكور لايمثل سوى جزء من سكان السلطنة.

ونذكر من بين التقديرات، الاستقصاء المفصل الذي اشرفت عليه وزارة الشؤن الاجتماعية، ثم استقصاء فريق (وايتهد ــ Whitehead) الذي اعتمد عد المنازل المشيدة على الارض والاستفادة من الصور الجوية لذلك الغرض، ثم استخدام متوسط الاشخاص في الاسرة، وبهذه الطريقة وصل هذا الفريق الى تقدير سكان عمان بحوالي (٤٣٥) الف نسمة [١٠].

ونذكر انه في عام (١٩٧٣) صدرت اشارة رسمية لعدد السكان في الكتاب السنوي الاحصائي الصادر لذلك العام وهي (لم يتم حتى الأن اجراء اي تعداد للسكان في عمان ولاتوجد اية ارقام محدده في هدا الصدد الا انه يفترض ان عدد السكان هو (١ر٥٠٠ر٠٠٠) نسمة وذلك لاغراض التخطيط [١١] ولاتزال السلطنة تتمسك بهذا الرقم لاغراض التخطيط كما يظهر من الخطة القومية للاعوام (١٩٧٦ ــ ١٩٨٠).

٦ ــ الجمهورية العربية اليمنية

في عام (١٩٧٢) تأسست ادارة الاحصاء وهي تابعة للجهاز المركزي للتخطيط. وقد اوكل الى هذه الدائرة الاشراف وتنفيذ المهمات اللازمة للتعدادات السكانية والمسوحات وجمع البيانات وتوفير المعلومات الاحصائية. لقد نفذ اول تعداد شامل في الجمهورية العربية اليمنية في شباط في عام (١٩٧٥) وكان الهدف منه عد السكان والمساكن وقد اجرى بالتعاون مع الامم المتحدة وبتمويل من صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية. وقد حصلت اليمن بعد ذلك على مساعدة فريق سويسري ديموغرافي تم التعاقد معه لاختبار دقة بيانات التعداد وتحديد معدلات النقص فيه. ومن الجدير بالاشارة الى ان ادارة الاحصاء بادرت منذ تأسيسها لوضع وتنفيذ برنامج مسوحات بالعينة لجمع بيانات اجتماعية واقتصادية ضرورية لمهمات التخطيط ولعل من بين اهم هذه المسوحات المسح الاجتماعي الاقتصادي لمدينة صنعاء في (آب ــ ١٩٧٢) وقد نفذ بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا [١٢].

(١٠) الامم المتحدة / اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ــ الدراسات السكانية (١٩٨١) سلطنة عمان ص ٢ ــ ١١.

(١١) س. بيركس و ك. أ. سنكلير (١٩٨٠) السكان والهجرة الدولية في الدول العربية (اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ــ مكتب العمل الدولي) ص ٥٧ــ٥٨.

(١٢) الامم المتحدة / اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ــ الدراسات السكانية (١٩٨١) الجمهورية العربية اليمنية ص ٣ ــ ٤.

٧ ــ جمهوريــة اليمن الديمقراطيــة الشعبيــة :

لعل اليمن الجنوبي شهد اقدم تعداد فعلي من بين جملة اقطار الخليج والجزيرة حيث اجرى البريطانيون فيه تعدادين الاول كان بعام (١٩٤٦) والثاني عام (١٩٥٥) الا انها اقتصرت اساساً على مدينة عدن وضواحيها .

اما بعد الاستقلال فقد حدد بين الاهداف الرئيسة للخطة الثلاثية الاولى للتنمية (٩٧١ / ٩٧٢ /٩٧٣) هو تنفيذ تعداد شامل للسكان والمساكن . وقد تم فعلا وهو الاول من نوعه وكان بطريقة (العد الفعلي) وذلك خلال شهر (مايس ــ ١٩٧٣) .

لقد استخرجت النتائج الاولية لهذا التعداد بالعينة واستخدمت بخطط التنمية وباستثناء المنطقة الجبلية اعتبرت الحكومة درجة شمولية التعداد لانحاء القطر معقولة [١٣] . والحقيقة لم تظهر اية دراسة تقويمية نقدية لنتائج التعداد لانها لم تنشر الا كنتائج اولية ، كما سبقت الاشارة الى ذلك ، وينتظر اجراء تعداد آخر للسكان . والمساكن عام (١٩٨٣) .

٨ ــ المملكــة العربيــة السعوديــة

حصلت بعض التقديرات حول عدد سكان المملكة كان من بينها التقدير الذي حدد سكانها مطلع الثلاثينات وهو (٥ر١ ــ ٢) مليون نسمة [١٤] والتقدير الذي وضعه (حمزه) عام (١٩٣٣) وكان (٠٠٠ر١١٠ر٥) نسمة منهم (٠٠٠ر٠٠٠ر٣) نسمة من البدو الرحل . وكما هو واضح اختلف الرقمان اختلافاً واسعاً رغم انها ضمن فترة زمنية متقاربة جداً . وهذا يعود لانهما عبارة عن تخمين لايعتمد اساساً معيناً [١٥] .

ولقد نفذ التعداد الاول في المملكة عام (١٩٦٢ ــ ١٩٦٣) ولم تنشر نتائجه وكان يهدف الى معرفة البيانات عن الجنس والعمر وقد بلغ فيه عدد السكان (٠٠٠ر٣٠٠ر٣) نسمة . ومن مزاياه انه شمل اعداد الاجانب ممن كانوا يقيمون بصفة مؤقتة . الا ان بيانات الاستخدام فيه اظهرت انه حدث عد مزدوج في بعض الاحيان .

وفي عام (١٩٧٣) قامت الامم المتحدة / الدائرة السكانية/ بتخمين لعدد السكان فيها وقد اشار الى عددهم بحوالي (٩) مليون نسمة وفي عام (١٩٧٤) نفذ تعداداً على اساس العينة الواسعة وهو المعتمد لدى الدولة وقد اشار الى ان مجموع السكان في المملكة هو (٧ر١) مليون نسمة . وقبل ان نتناول هذا التعداد نود ان نشير الى وقوع بعض التقديرات (الجزئية) منها ماوقع عام (١٩٣٢) حيث قدر مجموع سكان المدن (٣٠٠) الف نسمة . (١٦) .

نظراً للصعوبات المعروفة في انجاز تعداد سكاني فعلي وشامل في المملكة بسبب من سعة المساحة وطبيعة البيئة الصحراوية وحركة القبائل الرحالة وعدم ادراك المجتمع السكاني لضرورة التعداد وغيرها من الصعوبات التي سنحددها فيما بعد ، نرغب ان نلقي نظرة سريعة حول اجراء تعداد عام (١٩٧٤) .

انه التعداد الرسمي ولازال معتمداً من قبل الدولة وهو لم يكن تعداداً شاملاً وفعلياً ، بل نفذ على اساس العينة ثم نشرت نتائجه التفصيلية في (١٤) جزءاً شملت بياناتها على الكثير من الشؤون الاجتماعية والاحوال الاقتصادية التي نجدها عادة في كل تعداد .

استراتيجية التعداد

في مقدمة الخطة ظهرت استراتيجية التعداد بكل تفاصيلها وقد ذكر المشرفون على تنفيذ الخطة الاحتياطات الكثيرة التي اتخذوها واعتمدوها ليتجنبوا الاخطاء والنواقص ونشير الى ان التعداد تم في ليلة واحدة هي ليلة

---

(١٣) الامم المتحدة / اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ــ الدراسات السكانية (١٩٨١) جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . ص ٤ ــ ٦ .

(١٤) بومنت ، بيتر (١٩٨٣) الموارد المائية والتنمية في المملكة العربية السعودية / ترجمة عبد علي الخفاف / مجلة دراسات الخليج العربي ــ جامعة البصرة العدد الثاني لسنة ١٩٨٣ .

(١٥) س . بيركس ــ مصدر سابق ص ١٢٦ .

(١٦) الامم المتحدة ــ اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ــ الدراسات السكانية (١٩٨٠) المملكة العربية السعودية ص ٤ ــ ٦ .

(١٥/١٤) ايلول في عام (١٩٧٤). واستخدم لذلك (١٠/٠٠٠) عداد اكثرهم من المعلمين والمدرسين ويقول (بيركس) وصاحبه وهو احد نقاد هذا التعداد، انه يستحيل على (١٠/٠٠٠) عداد ان يقوموا بعد (٦ر٧) مليون نسمة في ليلة واحدة(١٧).

اما تنفيذ العد الفلي الشامل فهي مهمة صعبة لعدة اسباب جغرافية واجتماعية وفنية تقنية وهذا هو التبرير امام اعتماد طريقة العينة.

تقويم التعداد

ان عوامل كثيرة وقفت امام العدادين وحددت فعالياتهم الى درجة ان الباحثين يعتقدون بان العد الذي نفذ لم يتجاوز (٨٢٥ر٠٠٠) نسمة اي بنسبة (١٢٪) فقط من مجموع السكان الفعلي. ومع ذلك تعتبر هذه العينة كبيرة وواسعة ويمكن ان تعين في التعريف على خصائص سكان المملكة (١٨).

اما عن اهم عيوبه فهي كثيرة منها عدم تناسق في الاعداد المفردة للأجيال لربما بسبب الخطا في التبليغ. ومن دراسة مقارنة بين نتائج هذا التعداد ونتائج بعض الاحصاءات التربوية اتضح وجود تناقض في الاعداد المطلقة للاطفال ممن هم خارج المدارس عندما ننتقل في السابعة الى التاسعة وعلى ذلك فان نسبة التسجيل بالمدارس تتحسن بزيادة العمر، وهذه ظاهرة شاذة وغريبة اذا علمنا بان السابعة هي سن التسجيل في المدارس ونحن نعرف ان التلاميذ يتسربون بعد ذلك.

وثمة ارباك واخطاء اخرى تتعلق بالتوزيع حسب النشاطات الاقتصادية وتحديد تيارات الهجرة وحجمها وغيرها. وهي متوقعة في قطر حديث العمر بمثل هذه المهمة الصعبة والتي جزء من صعوبتها يتعلق بموقف المواطن ذاته من نجاح هذه المهمة.

(٣) الخصائص المشتركة للتعداد السكاني

لاشك ان واقع التعداد السكاني الذي عرضنا بعض تاريخه في هذا الجزء من وطننا العربي، واقع غير مرضي ولكن بوادر الاهتمام الملحوظة خلال العقد الماضي تعزز الامل بان يتغير هذا الواقع الى الشكل الايجابي الذي ينسجم مع متطلبات عصر التخطيط الذي نعيشه ومهمة التنمية التي تعيشها هذه الاقطار.

لقد افادتنا هذه الدراسة في تحديد الخصائص الاساسية التي كادت ان تشترك بها كافة اقطار المنطقة وهي:

١ ــ التاريخ القصير:

ليس لهذه الاقطار تعداد سكاني شامل، حسب المفهوم الديموغرافي السابق الذكر، إلا ما نفذ في البعض منها خلال العقد السابق والاسبق. على ان البعض الاخر لايزال دون تعداد حتى اليوم. وهذا يعني انها تتميز بقصر التاريخ وبعدمه. ولهذه الحال دلالتها فهي تعني ضعف التجربة وقلة الخبرة في هذا المجال. من ذلك كانت التعدادات الواقعة فعلا تشوبها النواقص والاخطاء والكثير من جوانب الخلل، مما لا يشجع الاعتماد عليها لدرجة دقيقة.

ان لعنصر الزمن ضروراته في تقدم ونجاح مهمة التعداد ذلك لانها مهمة تتطلب تراكم الخبرة الفنية والكادر والتقنيات ووعي المواطن ذاته. ولا نعتقد ان الزمن سيكون طويلاً لانجاز تعدادات دورية شاملة منتظمة في هذه الاقطار، طالما ان اليقين تولد لدى الانسان العربي في الجزيرة والخليج بضرورة التخطيط والتنمية.

٢ ــ عدم توفر الخطة المدروسة:

يبدو ان معظم التعدادات كانت تنفذ وفي الغالب دون خطة مسبقة ومدروسة وهذا لايسمح بتوفير الوقت اللازم للاعداد للمهمة وتنظيم برنامج دقيق. وبذلك يتصف

(١٧) س. بيركس ــ مصدر سابق ص ١٢٨.

(١٨) المصدر السابق ــ ص ١٢٩.

التنفيذ بالارباك والعجالة وتتضح آثار هذه العجالة في تصميم الاستمارة وقلة تدريب العدادين وفي غيرها من الاعمال اللازمة. واحياناً يحصل ان ينفذ التعداد بموجب موقف سياسي او موقف انفعالي رافض للتخلف [١٩] والحقيقة هذه مواقف هي الاخرى سريعة تنعكس فيها كل نتائج السرعة بكل عمل.

٣ ــ قلة البيانات المطلوبة :

تشير ملاحظات الباحثين الديموغرافيين الى اعتبار التعدادات التي حصلت هنا ضحلة وسطحية في معلوماتها اذا ما قورنت بالتعدادات الحاصلة في الاقطار المتقدمة [٢٠] وفعلاً لاحظنا هذه التعدادات تركز اهتمامها على توزيع السكان حسب الجنس والعمر والجنسية والمهنة وحتى في هذه الجوانب تهمل كثيراً من التفصيلات الهامة.

ان استمارة التعداد يجب ان تقدم دراسة كاملة لكافة النواحي الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحيطة بالمواطن كفرد واسرة. ولعل الاستمارة التي اعتمدها العراق بتعداد عام (١٩٧٧) انموذج متقدم في هذا المجال. لقد تضمنت اكثر من (٣٥٠) سؤالاً عن حياة الفرد العراقي.

٤ ــ عدم وجود سلسلة زمنية واضحة :

لاحظنا عدم الالتزام في سلسلة زمنية منتظمة ذات مدى ثابت كأن تكون (٥) سنوات او (١٠) سنوات. فمن الضروري الانتباه الى ذلك مستقبلاً لغرض ان تفيد هذه السلسلة في الدراسات التحليلية والمقارنة.

٥ ــ عدم توفر جهات مسؤولة عن التعداد احياناً :

لاحظنا ان بعض الاقطار الخليجية نفذت بعض التعدادات دون تشكيل مؤسسة او دوائر معنية بذلك، وهنا نذكر اذا كانت اعمال الميدان سهلة ويمكن تدريب الموظفين والمعلمين عليها فان جمع النتائج وتفريغها في جداول وتبويب وتصنيف المعلومات، وهي ثمرة التعداد، تحتاج الى خبرة وكادر متخصص، من ذلك لابد من تاسيس مكاتب او دوائر سكانية تهتم بهذه المهمة.

٦ ــ ويذكر بعض الباحثين الديموغرافيين الذين إهتموا في هذا الموضوع الى تباين المفردات الاحصائية وتباين تحديدها للمفاهيم في النشاط الاقتصادي والحالة الاجتماعية وغيرها، من تعداد لاخر ضمن القطر الواحد ومن قطر لأخر مما يشكل مشكلة وصعوبة عند اجراء الدراسات التحليلية والمقارنة [٢١].

٧ ــ كما يضيف اولئك النقاد الباحثين، وهو ما لاحظناه عند مراجعتنا للجداول المنشورة عن التعدادات الواقعة في اقطار المنطقة، تباين اسس التصنيف والتبويب وضعفها بصورة عامة نظراً لقلة الكادر المتخصص. وهذا التباين يظهر من تعداد لآخر كما يظهر بين قطر وآخر مما يولد، هو الاخر، صعوبة في اجراء الدراسات التحليلية والمقارنة.

٨ ــ ضعف القيمة الاحصائية :

جميع التعدادات الواقعة تتصف بقلة وضعف القيمة الاحصائية بسبب التبليغ الخاطيء والاغفال من قبل المواطن وبسبب التدريب الناقص للعداد.

٩ ــ تأخر نشر البيانات :

التعداد ليس هدف بحد ذاته بل وسيلة من ذلك فان تأخير نشر النتائج يضعف من قيمتها لغرض اعتمادها في التخطيط ووضع البرامج.

(٤) الصعوبات والمشكلات الرئيسة

لابد ان نحدد بعض الصعوبات والمشكلات التي

(١٩) الشافي، عبد المنعم (١٩٧٨) العمل الاحصائي في البلاد العربية والنهوض للوفاء باحتياجاتها (الاطار السكاني ــ الامم المتحدة ــ اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا) بيروت ص ١٦.

(٢٠) المصدر السابق.

(٢١) المصدر السابق.

برزت امام تحقيق عمليات تعداد ناجحة. وهي حسبما يبدو ذات طبيعتين الاولى الصعوبات البيئية او الجغرافية والثانية الصعوبات الاجتماعية. ولربما كانت الاخيرة هي الاعقد نظراً لان تطور الامكانات المادية سوف يسمح كثيراً بتجاوز الصعوبات البيئية.

ان اهم هذه الصعوبات :

١ ــ صعوبة الظروف الطبيعية :

تحول المناطق الجبلية والصحاري الشاسعة دون الوصول اليها والتوغل في أعماقها. ومثل هذه المناطق لاتشكل مصاعب امام الاقطار المتقدمة إلا انها مناطق صعبة في مثل اقطار الخليج والجزيرة يزيد من صعوبة الوصول اليها ومسحها عدم توفر طرق النقل والمواصلات التي لو توفرت لقللت من حدة هذه الصعوبات وسهلت النقل من منطقة لاخرى سواء لغرض التعداد ذاته ام للتمهيد له.

٢ ــ تشتت القرى الصغيرة في مناطق جغرافية معزولة :

حيث يقترن توزيعها مع ظهور الينابيع وحفر الابار الارتوازية كما ان الهبوط الشديد للكثافة السكانية يفسر لنا قلة هذه القرى وصغر حجمها.

٣ ــ التكاليف المادية المالية والخبرات الفنية والتقنية المتقدمة :

ان غالبية اقطار المنطقة غنية بمواردها وذات قابليات مالية عالية فلربما لاتشكل التكاليف المادية عائقاً وصعوبة الا في اليمن. الا ان عدم توفر الخبرات والتقنيات يشكل صعوبات كبيرة ليس من السهل تجاوزها.

٤ ــ الامية والامية الحضارية وضعف الوعي الاحصائي :

يمثل انتشار الامية والامية الحضارية وضعف الوعي الاحصائي، بنسب متفاوتة، عقبة رئيسة تحول دون الحصول على بيانات دقيقة من فئة كبيرة من السكان.

وللتغلب على هذه المشكلة تلجأ اقطار المنطقة، كما هو الحال في الاقطار العربية كافة، الى تدريب عدد كبير من العدادين من حملة المؤهلات العلمية للمرور على الاسر بمساكنها وتدوين بيانات الافراد إلا ان الديموغرافيين يرون ان هذا الاسلوب، رغم ضروراته في محيط تنتشر فيه الامية، لايؤدي الى النتيجة المطلوبة لعدة اسباب منها :

(أ) بعض المفاهيم لايمكن للعداد، على انه تلقى دورة تدريبية، ان ينقلها بدقة، ومن اهم المفاهيم في مجال التعداد العمر بالسنوات والمهنة والنشاط الاقتصادي وغير ذلك (٢٢).

(ب) قد لايجد العداد بعض التجاوب من الاسر للادلاء بالبيانات الدقيقة حتى في حالة معرفة المجيب لها اعتقاداً منه بعدم فائدة البيانات الاحصائية عموما. وان الاجابة على اسئلة العداد ماهي الا مضيعة للوقت والجهد. يضاف الى ذلك الامتناع عن ذكر اسماء الاناث من افراد الاسرة والامتناع عن ذكر البيانات المتعلقة بالزواج والطلاق والانجاب، احيانا.

(ج) يتعمد البعض بادلاء معلومات غير صحيحة خوفا او فائدة من ذلك. فعلى سبيل المثال يرتبط الحصول على مسكن أو قروض، في احد الاقطار الخليجية يرتبط بعدد افراد الاسرة. من ذلك يتعمد البعض ادراج اسماء بعض اقاربهم حتى المقيمين في الخارج أثناء التعداد ضمن افراد الاسرة لغرض الحصول على مسكن او قرض اكبر (٢٣).

ولاتزال بعض قطاعات المجتمع الخليجي تؤمن بالحسد مما يدفعها ذلك الى تقديم المعلومات المغلوطة. كما ان البعض منها ينكر وجود مطلقات وارامل او ذوي عاهات من افراد الاسرة اعتقادا ان مثل هذه المعلومات تقلل من شان الاسرة ومن مكانة افرادها.

٥ ــ استقصاء المعلومات من احد افراد الاسرة دون باقي افرادها :

بسبب الصعوبات الاجتماعية لايسمح، في الغالب،

---

(٢٢) الخضري، محمد السعدي (١٩٧٨) (مشكلات اجراء التعدادات والمسوح السكانية الخاصة بدول الشرق الاوسط) الاطار السكاني ــ جمع البيانات ــ التحليل الديموغرافي ــ السكان والتنمية / الامم المتحدة ــ اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ص٧٣.

(٢٣) المصدر السابق.

للعداد ان يدخل المسكن سيما اذا لم يوجد بداخله واحد من الذكور البالغين. وعند ذلك يستفي العداد المعلومات من احد الاناث في باب المسكن او في احدى غرفه المعزولة وهي عادة غرفة الضيوف او في فناء الدار. وعلى كل الاحوال لايستطيع ان يقابل افراد الاسرة جميعهم من ذلك قد لايعرف هذا الفرد الذي يدلي بالمعلومات بعض التفاصيل الدقيقية مثل الحالة الزواجية والتعليمية والمهنية كما انه من غير المحتمل ان يدلي هذا الفرد، سيما اذا كان صغيراً او كان خادماً، بمعلومات دقيقة عن افراد الاسرة ويذكر ان اعطيت للعدادين تعليمات مشددة في التعداد الاخير الذي حصل في الكويت لمقابلة اكبر عدد ممكن لافراد الاسرة البالغين. واذا لم يتيسر ذلك خلال الزيارة الاولى فلابد ان يستفسر العداد عن افضل موعد مناسب لمقابلة افراد الاسرة وخاصة ذوي النشاط الاقتصادي، وذلك بهدف الحصول على بيانات ادق عن العمالة والمهمنة والنشاط الاقتصادي. يضاف الى ذلك ان مقابلة اكبر عدد ممكن من الاسرة سيساعد على رفع مستوى البيانات بصورة عامة (٢٤).

ولاشك ان ضرورة مقابلة العداد لاكبر عدد من افراد الاسر ة وزيارة الاسرة الواحدة اكثر من مرة يستلزم ان يخصص لكل عداد اقل عدد ممكن من الاسرة الامر الذي يزيد كثيراً من تكاليف عملية التعداد واذا كانت التكاليف المادية لاتشكل عائقاً امام الاقطار الخليجية واقطار الجزيرة فعلى الاقل ستبرز صعوبة توظيف العدد الكافي لاغراض التعداد ومن المؤكد ان للحملات الاعلامية المناسبة دوراً كبير في حث الجمهور على الادلاء بالبيانات الدقيقة وتشجيعهم على تدوين المعلومات المطلوبة مسبقاً، بعد شرح المفاهيم بصورة واضحة من خلال وسائل الاعلام المختلفة، وقد جرب هذا الاسلوب بنجاح في تعداد الكويت الاخير حيث وجد بعض العدادين بيانات مدونة عن افراد الاسرة غير المتواجدين وقت الزيارة.

٦ ــ السكان غير المستقرين وتعدد الجنسية لدى البعض:

تتميز اقطار المنطقة كافة بكونها من اكثر جهات الوطن العربي من حيث اعداد سكان البدو وانصاف البدو. ونظراً لحركاتهم وترحالهم فانهم يشكلون صعوبة امام نجاح التعداد فليس من السهل عدهم وعدم الوقوع في خطأ من تكرار عدهم. ويبدو ان افضل طريقة لعدهم هي تحديد مناطق تواجدهم وحركاتهم اولاً ثم عدهم عن طريق المسؤولين من الحكم المحلي او مشايخ القبائل او عدهم مباشرة من قبل المسؤولين عن التعداد وباستخدام وسائط النقل المناسبة كاستخدام طائرات (الهيلوكوبتر)، كما حصل في العراق خلال تعداد عام (١٩٧٧). ويفضل عدهم من الحدود الدولية لكل القطر وباتجاه الداخل مع وضع علامات مميزة على جميع الخيام التي يتم عد الافراد القاطنيين فيها تحاشياً للتكرار.

وقد يكون من الضروري، ضماناً للسرعة، أن تصمم لهم استمارة خاصة تشمل على الحد الادنى من البيانات اللازمة خاصة اذا تحقق المسؤولون عن التعداد من عدم وجود مهن وانشطة اقتصادية متنوعة وهو ما يتوقع عادة في مجتمع البداوة.

وفي الغالب لايتوقع في الامكان جمع البيانات التي يوثق بها عن الخصوبة من البدو نظراً للظروف الاجتماعية السائدة بينهم ولان الزواج والطلاق يتم باجراءات خاصة حسب عاداتهم وتقاليدهم.

٧ ــ تعدد اللهجات واللغات:

ان مشكلة تعدد اللغات اتضحت بصورة جلية في اقطار الخليج العربي حيث يعيش فيها اعداد لابأس بها من غير العرب من الايرانيين والهنود والباكستانيين وغيرهم. وقد امكن مواجهة هذه المشكلة في تعداد الكويت عام (١٩٧٥) باتباع الاساليب التالية(٢٥):

(أ) في مرحلة سابقة للتعداد امكن حصر الاسر التي لايمكن التخاطب معها باللغة العربية واعداد قوائم بتلك الاسر مع بيان اللغة التي يمكن التفاهم بها معهم.

(ب) اعدت إستمارة باللغة الانكليزية لكافة الهنود والباكستانيين والاوربيين المقيمين مع تعليمات موجزة وشرح الاستمارة باللغة الانكليزية ايضاً.

(ج) تم اختيار وتدريب اكبر عدد ممكن من العدادين

(٢٤) المصدر السابق.

(٢٥) المصدر السابق.

الذين يتقنون لغات اخرى اضافة الى اللغة العربية وتم توزيعهم للعمل في المناطق التي يتركز بها الاجانب .

(د) تم الاتصال بالسفارات الاجنبية برجاء مساعدة مواطنيها الذين لايعرفون اللغة العربية في استيفاء بياناتهم عن طريق المترجمين المتوفرين لديها .

اما بالنسبة لتعدد اللهجات فيلاحظ ان الوافدين الى اقطار الخليج العربي من العرب يتكون معظمهم من فلسطين وسوريين ولبنانيين ومصريين وعراقيين يستخدمون لهجات عربية مختلفة ولم يشكل ذلك صعوبة كبيرة في تعداد الكويت لان غالبية العدادين كانوا من هؤلاء الوافدين الذين يعملون كمدرسين في المدارس الكويتية وقد كانت الصعوبة في توفير عدد كاف ممن يتقنون اللهجة الكويتية لتعذر الحصول على ذلك جزئيا عن طريق الاستعانة بالكويتين ولبعض الوافدين الذين اقاموا فترة طويلة في الكويت مكنتهم من تفهم اللهجة الكويتية .

٨ ــ عدم كفاية العناصر البشرية للعمليات الميدانية :

تستعين اقطار الخليج العربي والجزيرة كافة بالعاملين في التعليم الابتدائي والثانوي كعدادين وعاملين في مهمات التعداد الاخرى لكونهم على درجة مناسبة من الثقافة وموزعين توزيعاً جغرافياً مناسباً اضافة الى الصلات القوية التي تربطهم بالوسط العاملين فيه . وهم لذلك اقدر من غيرهم على استقصاء المعلومات من الاسر التي تعيش بوسطهم .

وتبرز مشكلة توفير العدد اللازم والكافي لتغطية الاعمال الكثيرة والمختلفة من ذلك يدعى البعض ضرورة العزول عن طريقة العد بيوم واحد وانما ينفذ التعداد خلال فترة زمنية محددة كأن تكون (١٠) ايام سابقة الى (لحظة العد) وبعد توزيع الاستمارات يقوم العدادون خلال يومين او ثلاثة ايام تالية الى (لحظة العد) بالمرور سريعاً على الاسر لتصويب البيانات التي جمعت لتمثل الحالة في لحظة العد . ويستثنى من هذه الطريقة البدو الذين حددنا لهم انسب طريقة للعد .

٩ ــ المشكلات الناجمة عن عدم ترقيم المباني وتسمية الشوارع :

لاتزال الجهات البلدية المسؤولة عن ادارة المدن وتنسيقها لم تضع ارقاماً ثابتة على المباني كما لم ترقم او تحدد اسماء الشوارع والازقة وعند ذلك لابد للجهات المشرفة على التعداد ان تضيف لنفسها عملا وهو ترقيم المباني والشوارع والازقة اذ ان ذلك من ضرورات تحديد مناطق العمل واحكام السيطرة على العمليات الميدانية .

١٠ ــ مشكلات التصميم :

ان تصميم استمارة التعداد والاعداد له يحتاج الى وقت مناسب يقدر عادة بسنتين اذا ما كان للدولة خبرة سابقة في هذا الميدان . اما اذا كانت تقوم بذلك لاول مرة فلا شك انها تحتاج لوقت اطول .

ومما يسهل من وضع تصاميم دقيقة لمستلزمات التعداد وبأقل كلفة ممكنة هو تسجيل خبرات كل تعداد يقع بصورة تفصيلية . وهنا لابد ان نشير الى ضرورة استمرار الكادر الفني المتخصص في مواقعه للعمل اذ ان تغير المسؤلين عن التعداد باستمرار ، وهو ما يحصل في معظم الاقطار العربية بصورة عامة ، يضيف صعوبة جديدة امام تنفيذ هذه المهمة الصعبة .

ولغرض تطوير استمارة التعداد حسب المستجدات، يقترح عادة على مكاتب الاحصاء او الدوائر السكانية او اللجنة العليا المشرفة ان توجه النداء الى الجهات المعنية بمثل الاحوال الاجتماعية او الاقتصادية وغيرها لأخذ رايها واضافة ما ترغب على ضوء حاجتها . واخيراً لابد من الاشارة الى ضرورة مراعاة موضوع المقارنة عند وضع الاستمارة بين التعداد المزمع تنفيذه والتعدادات السابقة ، فهي ضرورية لاغراض التحليل والدراسة .

١١ ــ مشكلات التجهيز الالي واليدوي :

الحقيقة ان هذه المشكلات الفنية لايقتصر وجودها في هذه المنطقة بل هي عامة في اقطار الوطن العربي كافة بل في الاقطار النامية وتبدأ المشكلة عندما لاتعطى العناية الكافية لاستلام الوثائق والسجلات من الميدان ولاترتب بصورة جيدة وبذلك يصعب تداولها في مراحل التجهيز المختلفة وتكون بعدها عرضة للتلف والضياع . من ذلك كان لابد ان تتم مراجعة مركزية نهائية دقيقة لكل البيانات

التي جمعت بعد وصولها الى المركز الرئيسي حتى ولو كانت قد روجعت اثناء العمليات الميدانية. ويجب ان يتم هذا التدقيق المركزي قبل عملية الترميز واي تهاون بذلك قد يؤدي الى اعادة الترميز والتبويب مع ماتكلف هذه الاعادة من جهد ووقت ومال.

ويوصي الديموغرافيين الذين عايشوا مثل هذه العمليات بانتقاء وتدريب افضل العناصر للقيام بهذه المهمة وقد يكون من الافضل ان يتم اختيار هؤلاء من بين افضل العناصر التي قامت بجمع البيانات كلما كان ذلك ممكناً نظراً لما لهم من دراية لظروف العمل الميداني وبالتعليمات والتعاريف والمفاهيم التي تظمنتها بيانات التعداد. اما عندما لاتعطى العناية الكافية باختيار وتدريب المرمزين ومراجعة اعمالهم واحكام الاشراف على ادائهم ينعكس ذلك سلبياً على دقة البيانات التي تنشر حتى لو كانت البيانات المجموعة على مستوى عال من الدقة. ويحسن ان يتضمن برنامج تدريب المرمزين تدريباً عملياً (يمكن استخدام استمارات التدريب العملي الميداني لهذا الغرض) تحت اشراف دقيق وعدم السماح لاي منهم بالعمل الفعلي الا بعد التأكد من صلاحيته لان اخطاء الترميز لايمكن اكتشافها كلياً عن طريق الحاسب الالكتروني او اجهزة التبويب المستخدمة. واذا زادت اخطاء الترميز عن حد مقبول فأن ذلك سوف يربك عمليات التبويب ويعطل نشر البيانات وربما ادى الى اعادة الترميز والتبويب.

١٢ ــ صعوبات النشر :

ان معظم النتائج تتأخر لفترة طويلة قبل نشرها وقد يحصل ان لاتنشر بسبب من ضعف الامكانات الطباعية. وقد يحدث ان تسبب الطباعة العادية جملة اخطاء مطبيعية تلقي كثيراً من الشك على سلامة التعدادات من هنا لابد ان تتوفر مستلزمات النشر المادية والفنية لغرض نشر النتائج وتسهيل تداولها حالما تتم عمليات التبويب والتصنيف. ولابد ان تتوفر مستلزمات تحليل البيانات واعدادها لتكون جاهزة للنشر وهذه قد تكون من اهم الصعوبات الفنية التي تواجه عمليات التعداد السكاني الشامل في اقطار الخليج العربي والجزيرة العربية.

(٥) النتائـــــج والتوصيـــــات

يبدو ان التعدادات الاولى قد نفذت باقطار الخليج تحت اشراف لجنة عليا مؤقتة تشكلت لهذا الغرض ينتهي وجودها حال أنتهاء مهمة التعداد. ومنذ مطلع عقد السبعينات ظهرت الى الوجود (أدارة) وقعت على عاتقها مهمة الاعمال الاحصائية لها ملاكاتها ورصيدها وتشريعاتها وتتوزع فروعها في المدن الكبرى. وبذلك يمكن القول ان اقطار الخليج العربي والجزيرة العربية أقتدت بدولة الكويت بتأسيس (الادارة المركزية للاحصاء) وهي تابعة لوزارة التخطيط. وهذه مرحلة اذ ان المستقبل سوف يتطلب تأسيس دائرة مستقلة تعني بالتعدادات السكانية وشؤون الاحصاء السكاني كافة، نظراً لسعة الاعمال الاحصائية المطلوبة في هذا المجال، ومن الممكن ان تكون هذه الدائرة مستقلة ام ضمن الادارة المركزية للاحصاء بكيان يتناسب مع العمل المستمر والدوري.

ويلاحظ المتتبع للتعدادات السكانية في اقطار الخليج والجزيرة تعدد وتنوع الوحدات القياسية وتباين أسس التصنيف والتبويب مما لايشجع على اجراء الدراسات المقارنة ومن الضرورات الواجب الانتباه والالتزام بها تنفيذ التعدادات ضمن سلسلة زمنية ذات مدى ثابت والاستفادة من كل التوصيات التي تتوصل اليها (الدائرة السكانية / التابعة للامم المتحدة) كمرشد ودليل والاسراع لانجاز طبع ونشر النتائج فليس المهم باجراء التعداد وحفظ نتائجه على الرفوف. فقد نفذت بعض التعدادات ولم تنشر نتائجها كما حصل في المملكة العربية السعودية كما سبقت الاشارة الى ذلك.

والظاهرة الهامة التي تتضح امام الباحث ضعف الوعي الاحصائي حتى بالنسبة للمتعلمين احياناً.

واخيراً نقدم بعض التوصيات التي نعرضها كمؤشرات عامة دون الدخول بتفصيلاتها لان هذه التفصيلات تتطلب دراسة خاصة معنية بها.

على ضوء ماتقدم نقترح بعض التوصيات وهي :

١ ــ تأسيس دائرة سكانية مستقلة ذات علاقة

الادارة الاحصائية مهمتها الأعداد للتعدادات والاحصاءات لسكانية وتنفيذها، وحفظ الوثائق واعداد البرامج لكل تعداد والدراسات التقويمية ونشر النتائج واعداد الكادر المتخصص وتطويره.

٢ ــ تتعاون هذه الدوائر مع بعضها البعض في اقطار الخليج والجزيرة لغرض تبادل الخبرة وتنظيم عمليات التعداد وتوحيد المفاهيم والمصطلحات ووحدات القياس.

٣ ــ تنفيذ التعدادات ضمن سلسلة زمنية ثابتة.

٤ ــ نشر النتائج باسرع وقت ممكن.

٥ ــ نشر الوعي الاحصائي بصورة عامة والثقافة الديموغرافية بشكل خاص عن طريق وسائل الاعلام وبعض مفردات المناهج في مراحل التعليم كافة، الابتدائية والثانوية والجامعية. اذ الحملة الاعلامية التي تسبق التعداد غير كافية لوحدها لاقناع المواطن بضرورة التعداد السكاني.

المصادر

(1) peterson, william (1969) population - secound edition - The Macmillan company. London.

(٢) Ibid ولفرض الاستزادة حول هذا الموضوع يمكن مراجعة :

U. N. Satistical office (1954) Handbook of population, Census methods, studies in methods. series, F. No. 5. Vol.1. Newyork.

U. N. statistical office (1958) principles and Recommendations for National population Census, series, M. No.27. Newyork.

U. N. population studies (1958) Multilingual Dictionary - English Section (No. 29) Newyork.

(٣) الرميحي، محمد غانم (١٩٧٥) رأس المال البشري في الخليج طريق للتنمية المستمرة (محاضرة في مؤتمر قضايا التنمية للموارد البشرية في الوطن العربي).

(٤) الامم المتحدة / اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ــ الدراسات السكانية ــ البحرين (١٩٨١).

(٥) الرميحي ــ مصدر سابق.

(٦) أبو عياش، عبد الأله (١٩٨١) التطوير الحضري واستراتيجيات التخطيط في الكويت (نشرة دورية محكمة تعني بالبحوث الجغرافية يصدرها قسم الجغرافية والجمعية الجغرافية الكويتية ــ ٢٧).

(٧) الامم المتحدة / اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ــ الدراسات السكانية (١٩٨٠) دولة الكويت.

(٨) الامم المتحدة / اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ــ الدراسات السكانية (١٩٨٠) دولة الامارات العربية المتحدة.

(٩) الامم المتحدة / اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ــ الدراسات السكانية (١٩٨٠) دولة قطر.

(١٠) الامم المتحدة / اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ــ الدراسات السكانية (١٩٨١) سلطنة عمان.

(١١) س. بيركس و ك. أ. سنكلير (١٩٨٠) السكان والهجرة الدولية في الدول العربية (اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ــ مكتب العمل الدولي).

(١٢) الامم المتحدة / اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ــ الدراسات السكانية (١٩٨١) الجمهورية العربية اليمنية.

(١٣) الامم المتحدة / اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ــ الدراسات السكانية (١٩٨١) جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

(١٤) بومنت، بيتر (١٩٨٣) الموارد المائية والتنمية في المملكة العربية السعودية / ترجمة عبد علي الخفاف / مجلة دراسات الخليج العربي ــ جامعة البصرة العدد الثاني لسنة ١٩٨٣.

(١٥) س. بيركس ــ مصدر سابق.

(١٦) الامم المتحدة ــ اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ــ الدراسات السكانية (١٩٨٠) المملكة العربية السعودية .

(١٧) س . بيركس ــ مصدر سابق .

(١٨) المصدر السابق .

(١٩) الشافي ، عبد المنعم (١٩٧٨) العمل الاحصائي في البلاد العربية والنهوض للوفاء باحتياجاتها (الاطار السكاني ــ الامم المتحدة ــ اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا) بيروت .

(٢٠) المصدر السابق .

(٢١) المصدر السابق .

(٢٢) الخضري ، محمد السعدي (١٩٧٨) (مشكلات اجراء التعدادات والمسوح السكانيية الخاصة بدول الشرق الاوسط) الاطار السكاني ــ جمع البيانات ــ التحليل الديموغرافي ــ السكان والتنمية / الامم المتحدة ــ اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا .

(٢٣) المصدر السابق .

(٢٤) المصدر السابق .

(٢٥) المصدر السابق .